مكتب الأمم المتحدة لحقوق الانسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

رام الله

11 اذار / مارس 2024

يدعو مكتب الأمم المتحدة لحقوق الانسان السلطات الإسرائيلية إلى وقف قرار هدم المنازل والتهجير القسري للفلسطينيين في حي البستان في القدس الشرقية المحتلة

يجب على إسرائيل التوقف فوراً عن قرار هدم المنازل والتهجير القسري لـــ 1550 فلسطينياً في حي البستان في سلوان. هددت السلطات الإسرائيلية بتدمير الحي، مخالفة بذلك للقانون الإنساني الدولي، بهدف إنشاء حديقة بجوار مستوطنة إسرائيلية غير قانونية في قلب المدينة. بالإضافة إلى ذلك، فإن آلاف الفلسطينيين معرضون لخطر الهدم والإخلاء القسري في بقية مناطق سلوان، بسبب قوانين التخطيط والتقسيم الإسرائيلية والسياسات التي تُطبق بشكل غير قانوني وتميزي ضد الفلسطينيين، والتي تدعم جهود المستوطنين الإسرائيليين للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية المحيطة بالقدس القديمة.

يُقدر عدد المنازل المهددة بالهدم بنحو 116 منزلاً فلسطينياً، وذلك بعد استئناف السلطات الإسرائيلية لعمليات الهدم في المنطقة مؤخراً. في 14 شباط / فبراير، قامت الجرافات الإسرائيلية بتدمير منزل فخري أبو دياب، المتحدث باسم لجنة الدفاع عن أراضي وعقارات سلوان، مما أدى إلى تهجير 11 فرداً من عائلته قسرا، بمن فيهم خمسة أطفال. مثل معظم المنازل في البستان، يفتقر منزل أبو دياب إلى تصريح بناء إسرائيلي داخل منطقة تم تعيينها مسبقا من قبل السلطات الإسرائيلية كمنطقة خضراء، مخالفاً بذلك قانون الاحتلال، بعد الضم غير القانوني للقدس الشرقية. في السنوات الأخيرة، دخل المجتمع الفلسطيني، الذي يعتبر أبو دياب من ممثليه البارزين، في مفاوضات مع بلدية القدس للحصول على تخطيط بديل يحترم احتياجات السكن للسكان الفلسطينيين، بما في ذلك بدء تنفيذ خطط تقسيم بديلة على نفقتهم الخاصة.

ومع ذلك، طالبت البلدية المجتمع في ديسمبر 2023، بالموافقة على خطتها الأخيرة، والتي بموجبها سيتحول 80 في المئة من الحي الى "منطقة خضراء" دون ضمانات واضحة للسكان. هناك أيضاً مخاوف من أن هدم منزل عائلة أبو دياب هو رد تصعيدي على مواقفه العلنية يهدف إلى إرسال رسالة واضحة بأن إسرائيل ستواصل عمليات الهدم بغض النظر عن أي معارضة.

تُظهر بيانات الأمم المتحدة أنه في حين ما تزال الاشتباكات مستمرة في غزة، سرعت السلطات الإسرائيلية عمليات تدمير منازل الفلسطينيين وتهجيرهم قسرياً، كما سارعت بتوسيع المستوطنات في القدس الشرقية، مما يثير مخاوف ممارسة العقوبة الجماعية عقب أحداث 7 أكتوبر. وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA)، في العام 2023، قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير 229 منشأة مملوكةً للفلسطينيين، بما في ذلك 138 منزلاً، مما أدى الى تهجير 635 فلسطينياً، وهو ارتفاع حاد بالمقارنة ب 149 منشأة تم هدمها و347 فردا تم تهجيرهم في العام 2022، مسجلة بذلك أعلى احصائيات منذ بدء الأمم المتحدة تتبع عمليات الهدم في العام 2009. ارتفع التهجير القسري للفلسطينيين منذ 7 أكتوبر 2023 بسبب هدم المنازل بنسبة تصل الى حوالي 30 في المئة مقارنة بالأشهر التسعة السابقة.

يحظر القانون الإنسـاني الدولي إسـرائيل كونها قوة احتلال من فرض قوانينها الخاصـة في الأرض المحتلة، بما في ذلك القدس الشـرقية، يشـمل ذلك اسـتخدام القوانين الإسـرائيلية لطرد الفلسـطينيين من منازلهم. تعتبر هذه القوانين في حد ذاتها تمييزية ضـد الفلسـطينيين بشـكل وتنتهك بوضوح التزامات إسرائيل الدولية في مجال حقوق الإنسان.

يذكر مكتب حقوق الإنسـان التابع للأمم المتحدة أنه بالإضـافة إلى انتهاك حق الفلسـطينيين في السـكن الملائم، يُحظر تدمير المنازل إذا لم تسـتدع الضـرورة ذلك بسـبب العمليات العسـكرية، حيث ينتهك تدمير الممتلكات المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة. قد يشـكل تدمير الممتلكات بشـكل غير مبرر جريمة حرب بشـعة. يحث مكتب الأمم المتحدة لحقوق الانسـان إسـرائيل على وقف تطبيق القوانين المحلية التمييزية بهدف تدمير الممتلكات الفلسـطينية وطرد الفلسـطينيين من منازلهم، ويدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لمنع هدم المنازل ونقل الفلسطينيين قسرياً من داخل وخارج القدس الشرقية.

للتفاصيل والاستفسارات الإعلامية يرجى التواصل معنا الايميل ohchtr-opt@un.org

للنشر واعادة النشر عبر:

منصة إكس **@OHCHR_Palestine**

صفحة الفيسبوك **UN Human Rights Palestine**